

سياسة بيع الجوالي تعود إلى المملكة.. العاملات المغربيات والفلبينيات ضحايا المزادات

فيما توجه للسعودية انتقادات لاذعة لانتهاكاتها حقوق الإنسان، تستمر السلطات بانتهاكاتها بحق العاملات في المنازل حيث يتم بيعهن كسلع يروج لها عبر موقع الانترنت.

تقرير: سناء ابراهيم

تشهد السعودية ارتفاعاً متواصلاً بانتهاكات حقوق الإنسان التي تنال العمالة الوافدة النصيبي الأولى منها، لاسيما العاملات في المنازل. وبعد ما أفاد عن مطالبات بمقاضاة قائمين على بيع العاملات الفلبينيات، وصل الدور إلى المغربيات.

"سيارات، أجهزة، عقارات، مواشٍ، حيوانات، وطيور..."، وفي البحث عن سلع وخدمات أكثر على مواقع الانترنت يمكن العثور على إعلانات حول "حادمة للتنازل" مقابل عشرات الآلاف من الريالات السعودية، ويحدد في الإعلانات وجود خدمة متاحة للتنازل عن عاملات منزليات مغربيات وآسيويات، حيث يتم إدراج مهاراتهن في إجادة الطبخ والعناية بالمسنين والصغرى وإعداد الطعام المغربي وإجادة التمرين، كما تعرض صور لتأشيرات سفرهن إلى السعودية مرفقة بتفاصيل أكثر حول رواتبهن الشهرية من أجل التنازل أو تبديلها.

الإعلانات التي تدخل ضمن انتهاكات في السعودية والمرتكبة بحق العاملات المغربيات والتي تحدث في إطار نظام الكفيل، وتُرصد حالات لضحايا ظهرت قصصهن على مواقع التواصل الاجتماعي مسببة غضباً حقوقياً ومدنياً بالمغرب، حيث اعتبر المركز المغربي لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات بأنها "جريمة من جرائم الاتجار بالبشر".

ولا يقتصر عمل الخادمات في المنازل السعودية على المغاربة فقط، ولكنه يمتد ليشمل دول نامية مثل إثيوبيا والهند والفلبين، وقد طالب أسقف كاثوليكي في الفلبين بمقاضاة القائمين على ما أُفاد بأنها مزادات على الخادمات الفلبينيات، يعتقد أنها أصحاب العمل في السعودية.

وفيما كشفت الناشطة الحقوقية الفلبينية السينا تور لـ"إيلـى دي ليمـا" أن "مزاد الخادمات" والعاملات

المنزليات الفلبينيات مستمر منذ سنوات بالسعودية، اعتبر الأسقف روبرتو سانتوس، رئيس اللجنة الأسقفية للرعاية الكنسية للمهاجرين والمُحَرّلين، أن هذه "جريمة ينبغي إدانتها ومعاقبة مرتكبيها بكل صراوة"، وشدد على أن الخادمات لا ينبغي معاملتهن كسلعة، قائلاً: "إنهن لسن أداء للتربيّة بل بشر لهن حقوق وكراهة".